مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8،العدد1 – مارس 2021

OEB Univ. Publish. Co.

العلاقة التوازنية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والتنويع الاقتصادي في الجزائر:

دراسة قياسية بين 2000 الى 2018 باستخدام منهجية (ARDL)

The balance relationship between foreign direct investment and economic diversification: Empirical study between 2000 to 2018 using ARDL methodology

ميدون سيساني*، حامعة تيارت، الجزائر.
sissanim@gmail.com
مبرك كامل، جامعة المدية،الجزائر.
Mebrek.kamel@univ-medea.dz

تاريخ التسليم:(2020/03/21)، تاريخ المراجعة:(2020/05/17)،تاريخ القبول:(2020/12/20)

ملخص :

نستعرض في هذه الدراسة دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الاذرع الرئيسية في دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر والذي لا يمكن تحقيقه الا بخلق تنوع هيكلي ومؤسساتي في دولة يغلب فيها مبدا القانون فوق الجميع . تستخدم هذه الدراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) و تم اختيار الفترة بين 2000 و2018 حيث تبين لنا وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل وعلاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي بـ (−0.05).

الكلمات المفتاحية: تنويع، استثمار اجنبي، تنمية، تنوع هيكلي.

Abstract :

In this study, we review the importance of highlighting the role of foreign direct investment as one of the main element in creating economic diversification in Algeria, which can be achieved only by creating a structural and institutional diversification in the state where the principle of law must be predominated above all. This study uses the framework of the self-regression model of the distributed time gaps (ARDL) and we chosed the period between 2000 and 2018, where we found a long-term balance relationship and a reverse relationship was also found between foreign investment and economic diversification by (-0.05).

Keywords :Diversification, foreign investment,development, structural diversification.

.

* المؤلف المراسل: ميدون سيساني ،الإيميل: sissanim@gmail.com

مقدمة:

بعد ان ضرب فيروس كفيد -19- اقتصاديات اغلب الدول المتقدمة و النامية على حد سواء، و بعد ان تراجعت أسعار النفط لأقل من 30 دولار للبرميل وسط مخاوف تحطيم الاقتصاد العالمي. و في حالة الخروج من هذه الازمة فلا شك ان التنافس بين دول العالم و الدول النامية بدرجة أكبر على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين مناخها الاستثماري و التحكم في عوامل الجذب المختلفة. فهنالك دول ستركز على العوامل الجذب الكلاسيكية و المتمثلة في توفرها على الموارد الاولية واليد العاملة الرخيصة و التي تحفز المستثمرين الأجانب والشركات المتعددة الجنسيات من الاستفادة من الفرق في التكلفة و العوائد العالية نتيجة عدم تطوير اسواق الدول النامية. والبعض من الدول سيركز على العوامل المؤسساتية التي لها اثر كبير في استقطاب أكبر حجم من التدفقات المالية الدولية .

وانطلاقا من التحديات التي تتواجه الدول مستقبلا نتيجة الخسائر بسبب فيروس كرونة و بسبب تغيرات البيئة السياسية الدولية الحديثة، فمعظم الدول ستبنى جملة من الإصلاحات لتسهيل عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي والخروج من دائرة الخراب الاقتصادي.

فمن المنتظر انه سيزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي المباشر كأحد العناصر الاساسية في التنويع الاقتصادي وعنصر حساس للنهوض بالاقتصاد مع إتباع سياسات اقتصادية ترفع من جاذبية الدول، والجزائر كغيرها من الدول لبد عليها تبني العديد من الامتيازات واستخدام الحوافز المالية لدفع وتطوير المناخ الاستمراري.

اشكالية الدراسة :

ومن خلال هذا يمكن طرح الإشكالية التالية:

– هل يمكن أن تسهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر؟

أهمية البحث وهدفه: تكمن أهمية البحث في دراسة حيثيات أحد المشاكل الاقتصادية الكبرى التي يعاني منها اغلب دول العالم وبالأخص الدول النامية والتي ترتكز على قطاع ريعي وحيد او قطاع واحد في تحسين مستوى الدخل. ولذلك يهدف هذا البحث إلى قياس أثر تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة على التنويع الاقتصادي في الجزائر ذلك بهدف ارسال مؤشر لصناع القرار بالتوجه نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى واستغلالها بكل كفاءة..

منهج البحث والأدوات المستخدمة: للإجابة على الإشكالية المطروحة في هذا البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال وصف ماهية التنويع الاقتصادي، وعلى المنهج التحليلي من خلال تحليل واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2018، وعلى المنهج التجريبي لتقييم أثر التنويع الاقتصادي على النمو في الجزائر خلال فترة الدراسة باستخدام منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL لأنه يتناسب مع الهدف من لإجراء الاختبارات الإحصائية والتقديرات المناسبة. وفي هذه الدراسة كل المخرجات من برنامج Eviews 9.

2. الادبيات المتعلق بالتنويع الاقتصادي.

أكدت الدراسات الصادرة عن صندوق النقد الدولي ضرورة عدم الاعتماد على إنتاج وتصدير النفط بصورة رئيسية فالبترول موردا طبيعي ناضب وبالتالي لبد من الاعتماد على مصادر اقتصادية بديلة غير ناضبة لتحقيق التنمية المستدامة.من جهة اخري اكدت الكير من الدراسات على ان استخراج النفط نوعا من الاستنزاف لمخزون رأس المال بينما يعتمد تنويع القاعدة الاقتصادية على إيجاد دخول متدفقة وموارد جديدة. فتطاير اسعار النفط وانهيارها كالذي احدثه فيروس كفيد 19 بين ان اقتصاديات الدول المتقدم هشة و قد تنهار في أي لحظة مما ينعكس سلبا على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تحتاج إلى ثبات واستقرار المصادر التمويلية. لقد اختلفت الكتابات والدراسات حول اعطاء التنويع الاقتصادي تعريف موحد ولذلك سنقدم بعض التعاريف الاكثر عقلانية وقبول لدى الدوائر الاقتصادية ولدى الخبراء.

وحسب (Kluge, 2018) فإن التنويع الاقتصادي: "العملية التي تشير إلى الاعتماد على مجموعة متزايدة من الأصناف التي تشارك في تكوين الناتج (المخرجات)، ويمكن أيضا أن يترجم في صورة تنويع أسواق الصادرات أو تنويع مصادر الدخل أما (Neffke, Frank, et al,2018) فيركز على التنويع في المؤسساتي في الهيكل الاقتصادي. كما أن التنويع الاقتصادي وبشكل خاص يعد تحدي مرتبط بوضع البلدان المصدرة للنفط ذات فوائض رأس المال. (روابينية، 2016 ، ص135)كما ينظر إلى التنويع الاقتصادي بأنه: "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات" (عمار وفرحات، 2018، ص260). يعرف التنويع أيضا بأنه: "توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد، وذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد "، أما بالنسبة للدول النفطية يعني التنويع الاقتصادي "تخفيض الاعتماد على قطاع النفط وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير نفطي وصادرات غير نفطية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (نوي،2017، ص119).

يقصد بالتنويع الاقتصادي حسب (سارة و مبارك،2018 ، ص709): "عبارة عن سياسة تنموية تهدف إلى التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية، ورفع القيمة المضافة، وتحقيق مستوى الدخل، وذلك **عن** طريق توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة عوض الاعتماد على قطاع أو منتوج واحد".

1.2 مؤشرات قياس التنوع الاقتصادي:

مؤشر الملكية : ويقيس جهة ملكية وسائل الانتاج وممارسة النشاط الاقتصادي و اساليب التحكم في الاقتصاد بشكل عام فاذا كانت نسبة الملكية الاكبر بيد القطاع العام فذا يدل على عدم تنوع الاقتصاد أم

اذا كان هنالك تناسب بين القطاع العام و الخاص بصرف النظر عن الجنسية ؛ وطني أم أجنبي فهذا امر مستحب و يشير لتنوع اقتصادي.

مؤشر تشابك القطاعات الاقتصادية : بدوره يقيس هذا المؤشر مدى تشابك القطاعات الاقتصادية المساهمة في الاقتصاد فيما بينها، فاذا كانت المؤسسات تعمل في شكل افقي او عمودي و تقدم سلع و خدمات فهذا يدل على فعّالية المؤسسات في الاقتصاد وهي تغذي الاقتصاد الوطني بشكل يخدم التنوع الاقتصادي.

مؤشر المتغيرات الاقتصادية الكلية والجزئية: وتتمثل في تشخيص مدى تنوع الاقتصاد من حيث نواتج و مؤشرات الاقتصاد الكلي نذكر منها:

أ- **الناتج المحلي الإجمالي:** والذي يشمل كافة المتغيرات القطاعية التي تسهم في تنوع الاقتصاد من عدمه.

ب- الايرادات العامة : فكلما تنوعت ارادات الدولة من ضرائب و رسوم و من استغلال املاك الدولة دون الاضرار بمصلحة الافراد و دون الاعتماد على مورد واحد كلما دل ذلك على تنوع يخدم مصالح الدولة و لا يدفعها الى الاقتراض و المديونية.

ت- الصادرات : يمكن معرفة تنوع اقتصاد بلاد ما من خلال تنوع السلع المصدرة و حجمها و حجم المداخيل المحققة منها . فاذا تنوعت دل ذلك على تنوع الاقتصاد .

ث- الاستيرادات : فكلما كان حجم وأنواع السلع المستوردة كثير و متنوع كان ذلك اشارة سيئة تدل على حادية الاقتصاد و من الضروري تنويع الاقتصاد للحد من الاستيراد.

2.2. واقع بعض المؤشرات الكلية الاقتصادية في الجزائر:

بعد ان تراجعت أسعار النفط العالمية بشكل حاد سنة 2014 بأكثر من 50% من قيمتها، وذلك بسبب اختلال التوازن بين الطلب والعرض الراجع لرفع الولايات المتحدة الأمريكية انتاجها من 10 مليون برميل يوميا إلى 14 برميل يوميا، متخطية بذلك كلا من روسيا والسعودية. وتعتبر الجزائر من بين أكثر الدول تضررا من انخفاض أسعار النفط، نظرا لكون القطاع النفطي المصدر الرئيسي للدخل إذ يمثل حوالي 96% من إجمالي الايرادات الحكومية، ما دفع نحو المطالبة بعمل مراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي.

-2 توزيع الناتج الداخلي الخام على القطاعات الاقتصادية

يتم قياس التنوع الاقتصادي من خلال تحليل ما إذا كان الناتج الداخلي الخام قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية أو عبر نطاق محدود منها، الشكل الموالي يوضح مساهمة القطاعات في تكوين الناتج الداخلي الخام.

الشكل رقم(01): مساهمة القطاعات في الناتج الداخلي الخام

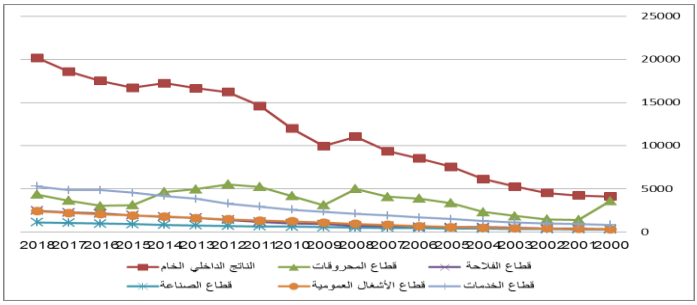

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستعانة ببرنامج Excel.

يتضح لنا من خلال الشكل البياني أعلاه أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات، والذي يمثل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج الداخلي الخام تتجاوز النصف أحيانا، ثم تأتي في المرتبة الثانية الخدمات إذ يساهم في تكوين الناتج الداخلي الخام بمتوسط قدره 2696.1 مليار دينار جزائري خلال فترة الدراسة، يليه قطاع الأشغال العمومية، وهو أمر منطقي نظرا للمشاريع الضخمة التي أطلقتها الحكومة الجزائرية مع بداية الألفية لتعزيز البنى التحتية، وهو ما أدى لانتعاش هذا القطاع. ونجد ان قطاع الأشغال العمومية مع قطاع الفلاحة كانت مساهمتهما جد ضعيفة في تكوين الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة، إذ بلغا على التوالي حوالي 1172.7 مليار دينار جزائري و1144.3 مليار دينار جزائري و نجد في الأخير قطاع الصناعة خارج المحروقات بنسبة ضعيفة جدا لا تتعدى 7% كمتوسط لفترة الدراسة، إن هذه النسب تأكد أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات..

3.2. قياس التنويع الاقتصادي: هناك مقياسين رئيسين من خلالهما يمكن معرفة درجة التنويع الاقتصادي وهما:

مقياس هرفندل –هيرشمان (Herfindal– Hirshman).

مقياس فلاديميركوسوف (Fladimur–Cossouv).

مؤشر هيرفندال–هيرشمان (Herfindal– Hirshman):

يعد معامل هيرفيندال–هيرشمان (Herfindal– Hirshman) من أكثر المؤشرات استخداما في قياس التنويع الاقتصادي، حيث يعتمد هذا المعامل على قياس تركيبة وبنية ومدى تنويع عدد من المتغيرات وهي(Hunt, Dennis, & sara, 2015) :

الناتج المحلي؛ الإيرادات والصادرات؛ العمالة؛ تراكم رأس المال.

كما تم استخدام هذا المؤشر من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (Unctad) لمعرفة مدى التنويع في قطاع التصدير، ويعبر عنه من خلال العلاقة التالية:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1 / N}}{1 - \sqrt{1 / N}}$$

حيث:

X_i: قيمة المتغير في النشاط i. و X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N: عدد مكونات القطاع (أي عدد القطاعات).

تتراوح قسمة معامل هيرفيندال- هيرشمان بين الصفر والواحد $(0 \leq H \leq 1)$ حيث أنه:

إذا كان قيمة $(0H =)$ فان هناك تنوعا كاملا في الاقتصاد.

إذا كان قيمة $(1H =)$ فان مقدار التنوع يكون معدوما في الاقتصاد.

بمعنى أنه كلما اقتربت قيمة معامل هيرفيندال-هيرشمان من الواحد كلما دل هذا على ضعف التنويع الاقتصادي.

مقياس فلاديميركوسوف (Fladimur-Cossouv):

يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية(ضيف أحمد،ن عزيز أحمد،2018):

$$Cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha i \times \beta i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} \alpha i^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} \beta i^2}}$$

حيث:

α_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس.

β_i: الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة.

cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمة $(\cos = 0)$ يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية أي ضعف التنويع الاقتصادي.

3. ماهية الاستثمار الأجنبي واهدافه: يعد الاستثمار ظاهرة اقتصادية نالت اهتمام العديد من الكتاب والمفكرين الاقتصاديين، الذين اختلفوا في تحديد مفهومه، فتعددت بذلك التعاريف والتي يمكن عرضها فيما يلي:

الاستثمار لغة يراد به طلب الثمر، وأما استثمار المال فيراد به طلب ثمر المال الذي هو نماؤه ونتاجه، ولم يكن مصطلح الاستثمار متداولا لدى الفقهاء من قبل وإنما كانوا يستخدمون مصطلحات أخرى تفيد هذا المعنى منها: لفظ (التثمير) ويقصدون منه تكثير المال وتنميته بسائر الطرق المشروعة (يوسف، 2014، ص 77).

الاستثمار هو شراء أي شكل من أشكال الملكية ويكون في شراء سلع رأسمالية (Capital goods)، أو شراء أسهم أو وضع المدخرات لدى أفراد أو مؤسسات تقوم بتوظيفها (Midoun & & Belkacem, 2015) .

ويعرف صندوق النقد الدولي (FMI) ومنظمة التعارن الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه: "نوع من الاستثمار الدولي إلى يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) وتنطوي هذا المصلحة علة وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة (حولية و بلعربي، 2013، ص21). ويعرف أيضا بأنه: "إيجاد أصول رأسمالية جديدة مثل إنشاء مصانع ومزارع، وإنتاج آلات ومعدات رأسمالية والتي تساعد على إيجاد مزيد من السلع والخدمات الاستهلاكية (أحمد ومحمد،2010، ص5)

أهداف الاستثمار:

مهما كان نوع الاستثمار والمخاطر المحيطة به فإن المستثمر يسعى دوما لتحقيق الأهداف التالية: (نفيسة، 2014 ، ص123).

تحقيق العائد الملائم: فهدف المستمر من توظيف أمواله تحقيق عائد ملائم وربحية مناسبة من أجل ضمان استمرار المشروع لأن أي مستثمر يهدف من استثماره لتحقيق الربح، ماعدا الاستثمارات الحكومية أو الاجتماعية أو استثمارات المنظمات غير الربحية فإنها لا تهدف إلى تحقيق الربح المادي وإنما تهدف إلى تحقيق منفعة أو خدمة اجتماعية؛

المحافظة على رأس المال الأصلي للمشروع (قيمة الموجودات): وذلك من خلال الاختيار بين المشاريع، والتركيز على أقلها مخاطرة والتنويع في مجالات الاستثمار لكي لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن، بحكم ارتفاع الأسعار وتقلبات السوق، لأن المستثمر يحافظ على رأس ماله الأصلي ويجنبه الخسارة؛

استمرارية الدخل وزيادته: يخطط المستمر لدخل ثابت و مستمر بوتيرة معينة بعيدا عن تقلبات الأسواق، ويقلل من المخاطرة ليحافظ على استمرارية النشاط الاستثماري؛

ضمان السيولة اللازمة: يحتاج أي نشاط استثماري أو اقتصادي إلى السيولة والتمويل اللازم، لمواجهة المصاريف اليومية للاحتياجات الضرورية لتسيير المشروع، لكي لا يتعرض للتوقف أو التأخير في تحقيق أهدافه.

1.4 أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة:

هناك اتفاق عام حول الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، ويمكن التعرض لهذه الآثار الإيجابية على النحو التالي (محمد وعبد الحق، 2018 ، ص108):

نقل التكنولوجيا: يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا، وبخاصة في شكل تنويعات جديدة من مدخلات رأس المال، التي لا يمكن أن تتحقق من خلال الاستثمارات المالية أو المتاجرة في السلع والخدمات كذلك يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحفز المنافسة في السوق المحلية لمستلزمات الإنتاج.

زيادة الاستثمار المحلي: تلعب الدفقات الرأسمالية ولاسيما تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في التأثير على الاستثمار المحلي للدول المتلقية لها، إذ يعول عليه في سد الفجوة بين المدخرات المحلية والاستثمار بدلا من الاستدانة، لذا فإنها أخذت في مطلع القرن الحالي مساحة واسعة من البحث والمناقشة في الأدبيات الاقتصادية.

تشجيع الصادرات: يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون مرتبطاً بتجارة التصدير في السلع، ويمكن للبلد المضيف أن يستفيد من نمو الصادرات التي يقودها الاستثمار الأجنبي المباشر.

توفير فرص العمل: يؤدي إنشاء مشاريع استثمارية جديدة وتوسيع أخرى قائمة إلى توفير فرص عمل والمساهمة في الحد من مشكلة البطالة.

زيادة الإيرادات الضريبية: يمكن أن يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تحسين مالية الدول، حيث تخضع الشركات التي تنشئ عمليات في الدول المضيفة لقوانين الضريبة المحلية وغالبا ما تعطي دفعة كبيرة للإيرادات الضريبية لهذه الدول.

5. تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2018).

1.5. تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر:

الجدول الموالي يوضح صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر للفترة (2000-2018).

جدول (1): صافي التدفقات الواردة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
0.28	1.11	1.06	0.63	0.88	1.15	1.84	1.68	2.63	2.74
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**

2.30	2.57	1.50	1.69	1.50	0.53	1.64	1.20	1.51	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قاعدة البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه تذبذب في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة، حيث شهدت السنوات الأولى (2000-2009) ارتفاعا مستمرا في حجم الاستثمارات إذ سجل أعلى نسبة سنة 2009 ليصل إلى 2.75 مليار دولار أمريكي، ويرجع هذا التحسن الملحوظ إلى الاستثمار الكبير الذي كان موجه خاصة لقطاع المحروقات، ولكن لم يدم هذا الارتفاع النسبي طويلا حيث تراجع حجم الاستثمار ليبلغ سنة 2014 إلى 1.50 مليار دولار أمريكي، ويعود سبب عدم الاستقرار في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر إلى الضوابط والقوانين التي تعيق دخول المستثمر إلى الجزائر أهمها الضوابط المتعلقة بتقسيم العائدات للمستثمرين وذلك في حالة تصدير منتجاتهم نحو الخارج.

2.5.مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي للجزائر:

الجدول الموالي يوضح مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي في الجزائر للفترة (2000-2018).

جدول (2):مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي

2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
0.51	2.03	1.88	0.94	1.03	1.12	1.57	1.25	1.54	2.00
2010	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**
1.43	1.29	0.72	0.81	0.70	0.32	1.02	0.72	0.87	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات قاعدة البنك الدولي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي قد سجلت نسبا ضعيفة ومتذبذبة خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة لها خلال سنة 2001 قدرت بـ 2.02%.

6. الدراسة قياسية : في هذا الجزء سنختبر أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنويع الاقتصادي للجزائر خلال الفترة (2000-2018)، حيث تم الحصول على بيانات الدراسة من البنك الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

المتغير التابع: التنويع الاقتصادي مقاس بمعيار هيرفندال-هيرشمان وتعطى معادلته من الشكل التالي:

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} (xi / x)^2} - \sqrt{1 / N}}{1 - \sqrt{1 / N}}$$

حيث أن:

X_i: قيمة المتغير في النشاط i.

X: القيمة الإجمالية للمتغير في جميع النشاطات.

N: عدد مكونات القطاع (أي عدد القطاعات).

المتغير المستقل:

حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة (FDI).

أولا/ اختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة:

يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خصائص السلاسل الزمنية، حيث تم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) وذلك من أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية، والجدول الموالي يوضح نتائج اختبار ADF لمتغيرات الدراسة:

جدول 3: نتائج اختبار ديكي فولر المطور (ADF).

		FDI	ID	القيمة الجدولية عند مستوى 5 %
السلسلة الأصلية	مع ثابت واتجاه عام	-2,78	-0.62	-3.58
	ثابت	-2.77	-1.46	-2.97
	بدون ثابت ولا اتجاه عام	-0.54	0.01	-1.95
السلسة عند الفروق الأولى	مع ثابت واتجاه عام	-6.34	-4.94	-3.59
	ثابت	-6.41	-4.40	-2.98
	بدون ثابت ولا اتجاه عام	-6.62	-4.57	-1.95
درجة الاستقرار		I (1)	I (1)	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

بعد إجراء اختبار ديكي فولر المطور (ADF) عند المستوى نلاحظ أن كل إحصائيات ديكي فولر المطور أصغر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية (5 %)، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) والتي تنص على وجود جذر وحدة في كل من السلسلتين، أي أن السلاسل غير مستقرة في المستوى، وعند أخذ الفروق الأول وبنفس الطريقة السابقة نلاحظ أن جميع إحصائيات ديكي فولر المطور أكبر بالقيمة المطلقة من القيمة الحرجة عند مستوى (5 %)، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على عدم وجود جذر وحدة في كل من السلسلتين أي أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

ثانيا/ اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود (Bounds Test):

من خلال النتائج المتحصل عليها أعلاه تبين أن كل السلاسل مستقرة عند الفرق الأول، الأمر الذي يدفعنا إلى الاستمرار في تقدير نموذج في إطار إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج وفقا لمنهج الحدود.

جدول 4: نتائج اختبار منهج الحدود Bounds Test .

ARDL Bounds Test
Date: 03/11/20 Time: 23:31
Sample: 2004 2017
Included observations: 14
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	5.582859	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة الإحصائية المحسوبة (F-Statistic) أكبر من قيمة الحد الأقصى لاختبار الحدود مما يعني أنه يمكننا رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل أي أن متغيرات الدراسة هي متكاملة معا ويوجد بينهما علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى معنوية (10 %).

ثالثا/ تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

نقوم بتقدير النموذج المتحصل عليه باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية، وتظهر النتائج التقدير في الشكل الموالي:

جدول 5: نتائج تقدير العلاقة في الأجل القصير والطويل.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: ID
Selected Model: ARDL(2, 4)
Date: 03/11/20 Time: 20:19
Sample: 2000 2017
Included observations: 14

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ID(-1))	0.492255	0.291943	1.686132	0.1427
D(FDI)	-0.025700	0.016377	-1.569259	0.1676
D(FDI(-1))	0.019535	0.017760	1.099971	0.3135
D(FDI(-2))	0.017970	0.017485	1.027735	0.3437
D(FDI(-3))	0.030309	0.018867	1.606435	0.1593
CointEq(-1)	-1.315176	0.394910	-3.330317	0.0158

Cointeq = ID - (-0.0546*FDI + 0.8696)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
FDI	-0.054625	0.009874	-5.532502	0.0015
C	0.869557	0.017294	50.282083	0.0000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

-**علاقة الأجل القصير:** من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن قيمة معلمة تصحيح الخطأ تساوي (1.31-) وهو ذو دلالة إحصائية وقيمته سالبة أي أنه مقبول من الناحية الاقتصادية، كما يدل أيضا على وجود علاقة توازنية في الأجل القصير بين المتغيرات وأن آلية تصحيح الخطأ من الأجل القصير إلى الأجل الطويل موجودة.

-**علاقة الأجل الطويل:**العلاقة العكسية بين متغير الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤشر التنويع الاقتصادي، يعني هذا أنه كلما زادت حجم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار وحدة واحدة يؤدي هذا إلى انخفاض قيمة مؤشر التنويع الاقتصادي بمقدار(0.05-) هذا يدل على انخفاض تركز الصادرات وارتفاع معدل التنويع الاقتصادي، حيث أن هذه النتيجة لا تعكس الوضع الاقتصادي القائم في الجزائر، الذي يمكن في زيادة مؤشر تركز الصادرات الجزائرية أي سيطرة المحروقات على إجمالي الصادرات هذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محدود فقط على قطاعات اقتصادية معينة أي ما يساهم على زيادة التخصص الاقتصادي بدل من التنويع الاقتصادي، وبالتالي ينخفض مؤشر تنويع المنتجات على المستوى الأفقي أو العمودي.

رابعا/ الاختبارات التشخيصية للنموذج:

اختبار تجانس التباين : نستخدم هنا اختبار ARCH ونتائجه موضحة في الجدول التالي:

جدول 7: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.042389	Prob. F(1,11)	0.8406
Obs*R-squared	0.049904	Prob. Chi-Square(1)	0.8232

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار أكبر من 0.05 ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على تجانس تباين الأخطاء.

اختبار التوزيع الطبيعي: نتائج هذا الاختبار مبينة في الشكل التالي:

شكل 1: اختبار التوزيع الطبيعي لسلسلة البواقي.

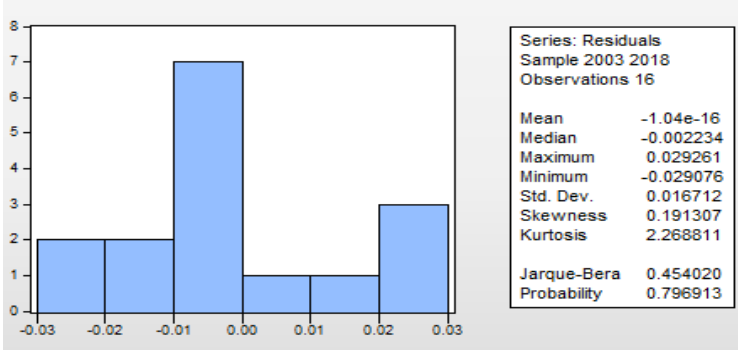

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن قيمة الاحتمال الموافقة لاختبار (J-B) أكبر من 5% ومنه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

اختبار استقرار النموذج:

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: اختبار المجموع التراكمي للبواقي واختبار المجموع التراكمي لمربعات للبواقي.يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة إذا كان الشكل البياني لكلا الاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

شكل 2: نتائج اختبار المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربعات للبواقي.

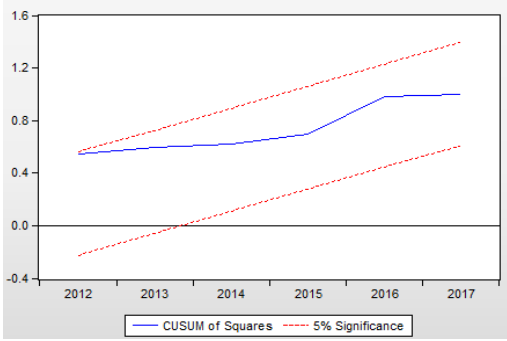

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews 9.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن الشكل البياني للمجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) ومجموع التراكمي لمربعات للبواقي (CUSUMQ) قد وقع داخل الشكل البياني (داخل حدود المنطقة الحرجة)، ومن خلال ما سبق يمكن القول أن معاملات النموذج المقدر مستقرة خلال فترة الدراسة وهذا ما يؤكد استقرار في نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير والطويل.

تحليل نتائج الدراسة:

وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنويع الاقتصادي؛

كما تم التوصل أيضا إلى وجود علاقة عكسية بين الاستثمار الأجنبي والتنويع الاقتصادي وهذا ما يدل على أن الاستثمار الأجنبي في الجزائر محدود بقطاعات اقتصادية معينة (قطاع المحروقات)، أي ما يساهم على زيادة التخصص الاقتصادي في قطاع واحد بدل من التنويع الاقتصادي.

خاتمة:

انطلاقا من أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق التنوع الاقتصادي الافقي والعمودي وفي نقل التكنولوجيا ودفع عجلة التنمية في الجزائر وعلى واقع التحديات التي تواجهها الجزائر في ظل الازمة الناجمة عن انتشار فيروس كرونا covid 19. نجد أن المخاطر التنظيمية والاقتصادية ستؤثر سلبا في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالدرجة الأولى. وكل الإحصائيات تبين ضرورة عدم الاعتماد الشبه كلي على إرادات النفط الذي انهارت اسعاره لأقل من 30 دولار للبرميل الواحد لهذه السنة 2020.

ومن خلال الدراسة القياسية يجدر الإشارة إلى أبرز النتائج المتحصل عليها:

– توفير مناخ ملائم للاستثمار كالاستقرار الأمني ومكافحة الفساد والبيروقراطية والرشوة ...الخ، يسهم في زيادة جاذبية التدفقات من الاستثمارات الأجنبية وضرورة توجيهها الى مختلف القطاعات الاقتصادية.

ضرورة قيام الحكومة الجزائرية بتطبيق سياسات تنوعيه تقحم فيها القطاع الخاص والعام وخلق المؤسسات التشاركية المنتجة.

– إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية والتسهيلات والإعفاءات الجمركية مما يكفل خلق مناخ استثماري ملائم وجاذب للاستثمار الأجنبي المباشر.

– وضع استراتيجيات تنويع طويلة الاجل مع تبني اقتصاد المعرفة القائم على استغلال كل الطاقات الحيوية في البلاد للتمكن من مواكبة متطلبات الجودة والسعر، وذلك بالاعتماد على أحدث وسائل الإنتاج وأكثرها تطور.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

– موسى باهي، كمال روابنية.(2016)، " التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 05.

–عمار ريم، فرحات عباس.(2018)، "التنويع الاقتصادي كأداة فعالة من أدوات التنمية الاقتصادية المحلية دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالأغواط"، مجلة أفاق للعلوم المجلد 04، العدد 13.

–نوي نبيلة.(2017)، "إستراتيجية تطوير الصناعات التحويلية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج النفط الإمارات العربية المتحدة نموذجا"، مجلة معهد العلوم الاقتصادية(مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة)، المجلد 20، العدد 03.

–سارة حليمي، مبارك بوعشة.(2018)، "العناقيد الصناعية توجه استراتيجي للتنويع الاقتصادي –المملكة العربية السعودية نموذجا"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 09.

–ضيف أحمد،ن عزيز أحمد.(2018)، " واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله لتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 14، العدد 19.

–إسماعيل صاري، بوضياف مختار.(2019)، "سبل التنويع الاقتصادي لتنويع التنمية وللتخفيف من جدة الصدمات النفطية المتوالية في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية"، المجلد 10، العدد 01، مجلة الاقتصاد الجديد.

–يوسف حسن يوسف.(2014)، "الصكوك المالية وأنواعها (الاستثمار–الصناديق الاستثمارية–الاوراق المالية والتجارية)"، دار التعليم الجامعي، الأسكندرية، مصر.

–أحمد محمد محمود النصار.(2010)، " الاستثمار بالمشاركة في البنوك الإسلامية (الشركات، المضاربة، الأسهم، السندات والصكوك)"، دار الكتب العلمية، البحرين.

–ناصري نفيسة.(2014/2013)، "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

-حولية يحي، بلعربي عبد القادر.(2013)، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر"، المجلد 01، العدد 01، مجلة التكامل الاقتصادي.

-دحماني نور الدين.(2019)، "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (2000-2017)"، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 05، العدد 03.

-زدون جمال، بغداد تركية.(2018)، "الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي(1980-2016)"، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 02، العدد 02.

-محمد ساحل، عبد الحق بن تفات.(2018)، "دور صناديق الثروة السيادية في تحقيق الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة تحليلية"، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02

ثانيا- المراجع باللغة الاجنبية :

-Kluge, Jan.(2018), "Sectoral diversification as insurance against economic instability ". Journal of Regional Science.58.1 .

-Neffke, Frank, et al.(2018), "Agents of structural change: The role of firms and entrepreneurs in regional diversification ".Economic Geography .

-Hunt, Vivian, Dennis Layton, and Sara Prince.(2015), Diversity matters ".McKinsey & Company.

-nyika.(2017), "Foreign direct investment, exports and economic growth: ADRL and causality analysis for South Africa." Research in International Business and Finance 41 .